مناهج البحث في قوانين الأسرة الحديث

بقلم د/ مصطفى معوان

مقدمـــــة:

لا يمكن فهم الأفكار المتعلقة بقضايا العلوم القانونيـــة دونمـــا الإشـــارة إلى السياق التاريخي للفكر القانوني في مختلـــــف المـــواد. لأن الظـــروف السياســـية والاجتماعية كثيرا ما تساهم في تحديد المنهجية المتبعة من الأجل الوصول إلى وضع قواعد قانونية مشتركة حول موضوع البحث.

وتشير الدراسات القانونية التحليلية إلى أن العلاقات الأســـرية تحتـــاج إلى منهجية خاصة نظرا لطبيعتها المزدوجة، فهي تتعلق بدراسة حالة الأفراد أنفسهم في هذه الأسرة من جهة ودراسة حالة الأسرة بذاتها من جهة أخرى. وقد كان من بين أهم القضايا التي انشغل بها المفكرون والباحثون في مناهج علم القـــــانون تتعلـــق بالدراسات في قانون الأسرة بصفة عامة سواء من الناحية الاجتماعية أو القانونيـــة، لهذا قامت عدة محاولات في دراسة مناهج قوانين الأسرة تقوم على التفرقـــة بـــين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية أو الانسانية بوجه عام. وهي قضيـــــة أثارتهـــا الفلسفة الكانطية التي تذهب إلى التأكيد على وجود هوة لا يمكن عبورها بين عالم

المادة المتمثل في الظواهر المادية المحسوسة، وعالم الظواهر الروحية الذي يتجلى في القيم الاجتماعية والأخلاقية للأسرة.

فانقسم المفكرون في العلوم القانونية إزاء هذه القضية إلى فريقين مختلفين، يمثل الفريق الأول الاتجاه المثالي المحدث الذي يفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الثقافية على أساس الاختلاف في الموضوع والمنهج العلمي في قوانين الأسرة من حيث الوقائع في مقابل المعاني، والتفسير في مقابل الفهم. فالعلوم الطبيعية والبيولوجية وعلاقتها بالمجتمع تنطلق في دراسة الوقائع المحسوسة بالاعتماد على التفسير الذي يمكن من كشف العلاقات السببية، ويساعد على الاقتراب من دراسة الموضوع من الخارج عن طريق إجراء التجربة. بينما تعالج العلوم الثقافية والأخلاقية المعاني بالاعتماد على صورة الفهم الحقيقي لأفراد الأسرة الذي يعتمد موضوعه على ربط المعنى بالمعنى وإدراك موضوعه عن طريق الحدس وبالتالي فهو منهج علمي يتكون من التفسير بواسطة نماذج مثالية أو أشكال وصور للمعاني.

بينما يتزعم الفريق الثاني وهو يمثل الاتجاه الكانطي المحدث الذي يذهب إلى القول أن العلم سواء كان طبيعيا أو ثقافيا فهو يهدف إلى تفسير الظواهر مهما كان اختلافها ولا سيما بالنسبة للعلاقات الأسرية والمنهجية الذي يتبعها الباحث في الوصول إلى وضع قاعدة قانونية معينة، ومن ثم فإن التفرقة ينبغي أن تقام فقط بين العلم والتاريخ والمجتمع، على اعتبار أن العلم هو الذي يقوم بتحليل الطبيعة البيولوجية للفرد داخل الأسرة في ضوء القوانين السببية، بينما التاريخ هو تحليل الطبيعة كنمط للأحداث الفريدة، أما المجتمع فهو أساس تحديد هذه العلاقات والتفاعلات من حيث الربط القانوني لمختلف فئاتها في ظل حركية مستمرة.

حاول ماكس فيبر أن يتغلب على هذا التعارض القائم بين العلم الطبيعي والعلم الروحي، ومن ثم انشاء نسق سوسيولوجي يتضمن أكبر عدد من العناصر المفيدة في الدراسة القانونية والاجتماعية التي ينطوي عليها هذان الاتجاهان، غير أنه سلم منذ البداية أن العلوم القانونية والاجتماعية تختلف عن غيرها من العلوم الطبيعية، ويتجلى ذلك في كون الاهتمامات الانسانية في مجال العلوم الطبيعية تنصب نحو الضبط، بينما تتجه هذه الاهتمامات في مجال العلوم الاجتماعية نحو التقويم. لكنه حاول أن يأخذ باتجاه وسطي، توفيقي، يجمع بين آراء كل من ديلثي Delthey وريكرت Rickert. فهو يوافق ديلثي في أن المعاني والقيم هي موضوع علم الاجتماع، كما يشاطر ريكرت عندما يذهب في الرأي إلى أن العلم يبقى علما بصرف النظر عن الموضوعات التي يعالجها الباحث في علم القانون عند دراسته لهذه العلاقات الاجتماعية سواء كانت تتعلق بالظواهر الطبيعية أو بالظواهر الثقافية والأخلاقية.

أولا :المنهج العلمي في القوانين الوضعية :

إن عزل المعاني المتضمنة في الأحداث الاجتماعية والقانونية تضع علم القانون في فئة مختلفة عن تلك العلوم التي تحاول إقامة العلاقات الإرتباطية والقوانين السببية. كما أنه لا يضع حدا فاصلا مثلما فعل ريكرت بين العلوم والتاريخ والأخلاق، إلا أنه يفضل الفكرة التي مفادها أن علم الاجتماع هو نظام علمي يهتم بدراسة مادة مشتقة من التاريخ وفق ديناميكية متجددة يعتمد عليها الباحث في دراسته من أجل الوصول إلى فهم مختلف الظواهر داخل الأسرة. وهكذا حاول ماكس فيبر أن

يستفيد من الامكانات المعرفية والمنهجية التي يمكن أن تقدمها العلـــوم القانونيـــة والعلوم الروحية لإقامة نسق سوسيولوجي.

لهذا يذهب ماكس فيبر للتعريف بعلم الاجتماع إلى القول بأنه "العلم الـذي يحاول الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي قصد التوصل لشرح عالي لأسبابه ومجـراه وأثاره". ومن هذا المنطلق يعد الفعل الاجتماعي عند فيبر بمثابة الموضوع الرئيســي الذي تتمحور حوله الدراسات السوسيولوجية والقانونية. فهو يشتمل على كـــل مظاهر السلوك الإنساني الذي يضفي عليه الأفراد معنى ذاتيا. وتختلف أهمية هـــذه السلوكات تبعا لما يخلع عليها هؤلاء الأفـــراد من هذا المعنـــى الذاتي.

ويرى فيبر أن الشخص الفاعل هو وحدة التحليل الرئيسية للمجتمع علـــى اعتبار أن الفرد البشري في الأسرة هو الكائن الوحيد الذي لديه سلوك لـــه معـــنى حقيقي، كما يضع سلوك الأخرين دائما في اعتباره. ومن ثم يكون فعله موجها نحو الآخرين في علاقتهم التبادلية بين مختلف فئات الأسرة سواء كانوا فروعا أو أصولا. وعلى هذا الأساس فإن مهمة قانون الأسرة كفرع من فروع القانون الوضعي وعلم الاجتماع هي اختزال لبعض المفاهيم مثل الدولة وعلاقتها بأفراد الأسرة من حيـث الحقوق والواجبات.

لهذا يتضمن محتوى الفعل الاجتماعي في الدراسات القانونية للأسرة عنـــد ماكس فيبر في ثلاثة عناصر أساسية للدلالة على الصفة الاجتماعية، وهي:

1-الوعي: ويتعلق الأمر بوعي الشخص بسلوك الآخريـــن أو بحضورهـــم وتواجدهم داخل الأسرة والدور الذي يلعبه كل فرد داخلها.

2–المعنى: أي أن فعل الذات لابد أن تكون له دلالة ويحمل معنى عند الآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة لفعل الآخرين ينبغي أن يكون هو الآخر ذا قيمة وله دلالة رمزية بالنسبة للفرد داخل الأسرة.

3–**الفهم**: وهذا يتجلى في تعبير الآخرين من خلال فهمهم للسلوك الاجتماعي، أو بمعنى آخر فإن هذا المعيار هو تتمة خارجية للعنصرين السابقين حيث يتعين على الباحث التركيز عليه في دراسته القانونية.

وإستنادا إلى هذا الفهم يلاحظ أن ماكس فيبر يحدد الخصائص الأساسية المميزة لأي فعل اجتماعي وقانوني ممثلة في داخل الذوات، وفي فهمهم لسلوك الآخرين. ولذا فالسلوك الخارجي للأسرة الملاحظ موضوعيا هو الذي يمكن استخدامه كمؤشر للحكم على هذا الإدراك والفهم معا، مما يجعل الباحث يتفهم التفاعلات الأسرية والإعاقات التي تصادفها من خلال الممارسة اليومية للحقوق والواجبات التي نصت عليها قوانين الأسرة الحديثة.

وعلى هذا الأساس فإن الفهم القانوني والاجتماعي عند ماكس فيبر يبني من خلال المعايير الداخلية للذوات الفاعلة في المجتمع، وبعبارة أخرى فهو كل سلوك بشري يحمل معنى ذاتيا يقصد إليه فاعله والذي يفترض فيه أن يكون واعيا بالسلوك المتوقع من الأفراد الآخرين الذين يوجه إليهم سلوكه. كل ذلك يتجلى في أنماط سلوكية مرغوب فيها أو عنها اجتماعيا. وبذلك تكون مهمة علم الاجتماع مجسدة أساسا في الفهم التفسيري للأفعال الاجتماعية وتأثيراتها المختلفة.

واستنادا إلى ذلك، يصنف فيبر الفعل الاجتماعي والقانوني في فئات أربعة وفقا لتقسيم عقلي مجرد وهي:

1-الفعل العقلاني المرتبط بهدف ما، وهو الفعل الذي يتميز فيه الفاعل بالإدراك الشامل للهدف المحدد، والتقدير السليم للوسائل المساعدة.

2-الفعل العقلاني المرتبط بقيمة، وهو الذي يهدف إلى التمسك بقيمة معينة لها أهمية كبيرة عند الفرد أكثر من اهتمامه بتحقيق هدف خارجي آخر.

3-الفعل الوجداني أو العاطفي، وهو الذي ينشأ عن حالة عاطفية أو نفسية مباشرة لدى الفرد داخل الأسرة.

4-الفعل التقليدي، وهو الذي تحدده العادات والتقاليد والمعتقدات المجتمعية، وبالتالي فإن سلوك الفرد يأتي كاستجابة لما اكتسبه من خلال التنشئة الاجتماعية والأسرية.

يلاحظ أنه بالرغم من تأكيد "فيبر" على هذا التصنيف فإنه لم يقم بدراسة الأفعال الاجتماعية على النحو الذي حدده، بل اتجه إلى معالجة الكثير من النظم المرتبطة بالواقع والمشخصة في الحياة الأسرية، فقام بعدة دراسات في مجالات الدين والاقتصاد والسياسة ونظام الطبقات والبروقراطية والمدنية، وفي هذا الإطار كتب رينهارد بنديكس Reinahard Bendix يقول "أن الموضوعات الرئيسية الثلاثة التي عالجها فيبر كانت تدور حول الكشف عن أثر الإفكار الدينية والاجتماعية على الأنشطة الاقتصادية، وتحليل العلاقة بين التدرج الاجتماعي والأفكار الدينية، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية".

ويلاحظ أن هذه المواضيع ذات الصبغة الاجتماعية تنطوي ضمن الموضوعات التي دعا إليها الرواد الأوائل في العلوم القانونية، فالموضوع الأول والثاني يندرج ضمن معالجة العلاقات المتبادلة بين مختلف النظم الاجتماعية المشكلة للبناء الأسري وفق قواعد قانونية محددة وذلك لما لها من تساند وظيفي متبادل.

بينما يشير الموضوع الثالث إلى أسلوب جديد في دراسة نوعية الموضوعات وكيفية معالجتها حسب منهجية محددة، ففي هذه الحالة تعتبر المجتمعات بمثابة وحدة التحليل السوسيولوجي، والاعتماد على المقارنة كمنهج لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والأزمنة وتأثير ذلك على الأسرة ذاتها.

ثانيا: منهج الفهم في الدراسة القانونية

لاشك أن عملية أي علم تستلزم توفر شروط أساسية وهي: الموضوع والمنهج العلمي والقانون. ويعد المنهج عند بعض المفكرين بمثابة حجر الأساس الذي يبنى عليه أي علم لاكتشاف الحقيقة أو الاقتراب منها، فالعلم منهج أكثر مما هو مادة للبحث. وفي هذا الإطار يعتقد الفيلسوف الفرنسي هنري بوانكري H.Pioncarré أن العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر في ذاتها وإنما هو إدراك ما يربط بين هذه الأشياء والظواهر من علاقات مختلفة.

لقد شهد القرن 19 جدلا لا يزال صداه متواصلا حتى الوقت الحالي حول تحديد المنهج القانوني الذي يلائم طبيعة العلوم الاجتماعية، فانقسم المفركون إلى فريقين اثنين، يمثل الفريق الأول الوضعيون الذين ينادون بعدم وجود فرق بين العلوم مهما اختلفت طبيعة المواضيع التي تدرسها، وبالتالي فالعلم هو العلم، تبقى غايته واحدة وهي تفسير القضايا واكتشاف الحقائق العامة والبحث عن الارتباطات بين الظواهر.

أما الفريق الثاني فله رأي معارض بحيث تطرح مسألة الخصوصية والتباين بين العلوم الطبيعية والعلوم القانونية والاجتماعية وبالتالي لا يمكن الاعتماد كليا على

نفس المناهج العلمية المعتمدة في العلوم الطبيعية واستخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومن ثم ينبغي البحث عن مناهج خاصة تتلاءم وطبيعة هذه الظواهر ولاسيما عندما يتعلق الأمر بدراسة العلاقات الأسرية.

ضمن هذا السياق أثيرت مناقشات كثيرة حول فلسفة المنهج في علم الاجتماع، فاختلف المفكرون في تحديد أسلوب التحليل المنطقي للقضايا السوسيولوجية. وكان لهذا الاختلاف في الرأي والتباين في الرؤى أثر في ظهور مدارس واتجاهات متعددة لكل منها مدخل في التفكير وأسلوب في البحث وطريقة في التحليل والتفسير. ويعبر روبرت ميرتون R.Merton عن الوضع السائد في علم الاجتماع المعاصر في كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" بقوله: "إن علماء الاجتماع ينقسمون إلى فئتين: إحداهما ترى أن ما تقوله قد لا يكون صادقا ولكنها على يقين من أن ما تقوله له دلالة علمية، والأخرى ترى أن ما تقوله قد لا تكون له دلالة، ولكنها على يقين من صدق ما تقول".

وما يعنينا في هذا المقام هو طرح وجهة نظر "ماكس فيبر" المتعلقة بكيفية معالجة القضايا السوسيولوجية. فلقد عمل على تطوير طريقة خاصة استلهمها من ثرات المدرسة الألمانية، مستعينا في ذلك بالامكانيات التي يمكن أن تقدمها العلوم الطبيعية والعلوم الروحية، وهي ما يعرف اصطلاحا بالفهم كمقابل للمعرفة في العلوم الطبيعية.

والواقع أن الفهم يختلف اختلافا جوهريا عن مناهج العلوم الطبيعية من حيث أن المعرفة في العلوم الطبيعية هي معرفة خارجية، تجريبية، كمية، في حين أن فهم مجال العلوم الاجتماعية داخلي، يتجه نحو الخبرة البشرية ويحاول فحص محتوى الفعل من خلال نوع من الخبرة الحدسية. أما الظواهر الطبيعية فهي تدرك بالحواس.

ولذلك فإن الاستبطان الذاتي والفهم يعد طريقة ملائمة للعلوم الاجتماعيـــة أمـــا التجربة فهي الوسيلة المناسبة لمعالجة الظواهر في مجال العلوم الطبيعية.

لاشك أن مايلاحظ على الأعمال المنهجية لماكس فيبر ودراساته التحليليـــة طابع الجمع بين ثنائية الفهم عند "ديلثي" وطريقة التحقيق الواقعي عند "ريكـرت"، فالفهم في نظر ماكس فيبر "ما هو إلا وسيلة مساعدة تجعل من الأسهل فك رمـوز المعنى، ولكنه يتطلب أن يؤديه التنسيب السببي أو الملاحظـــة الاحصائيـــة. فعلـــم الاجتماع القائم على الفهم لا يستطيع أن يقرر القواعد العامة إلا بهذا الشـــرط، إذ ينبغي على كل علاقة أدركها الفهم أن يتاح تفسيرها تفسيرا سببيا في الوقت ذاته".

لا غرابة إذن حينما يستخدم ماكس فيبر ويكرر عبارة التفسير القائم علـــى الفهم أو القابل للفهم لأن المزاوجة بين التفسير والفهم يضفي معنى على العلاقـــة السببية فتجعل منه سببية دالة. وفي هذا يكمن عنصر الأصالة عند "فيبر" فـــإذا تم شرح سلوك اجتماعي ما بناء على مبدأ العلاقة السببية وحدها فهذا لا يكفـــي في نظر فيبر لأن الفعل الاجتماعي يبقى غير مدرك تمام الادراك ما دام لم يتـــم فـــهم علاقته الدالة بالموضوعات والوسائل والهدف، وفي هذا السياق يقول ماكس فيـــبر: "أننا ندعو علم الاجتماع علما موضوعه أن يفهم بالتفسير الفعل الاجتماعي لكـــي يشرح لنا فيما بعد بالسببية نمو هذا الفعل ومنتائجه".

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن علم الاجتماع عند فيبر يهدف إلى الكشف التفسيري لمحتوى الفعل الاجتماعي، ذلك أن كل سلوك بشري يتضمن معنى، فعلم الاجتماع في نظر ماكس فيبر هو علم سلوكي. إلا أن هناك عدة تساؤلات تجد لها حيزا في هذا المقام مؤداها: ماذا نفعل قصد الفهـــم ؟ كيف يمكن المرور من الفهم الفردي إلى التعميم الكلي.

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تفترض بادئ ذي بدء معرفة مقـــاصد فيبر فيما يتعلق بالفعل الاجتماعي كموضوع لعلم الاجتماع. فالمعنى المتضمـــن في السلوك البشري هو الذي يضفي الصفة الاجتماعية لها السلوك، لما كـــان لكـــل سلوك انساني معناه وهدفه، فإن السلوك الذي لا يحمل معنى معينا فهو ســـلوك لا إنساني أو بمعنى آخر هو سلوك آلي أو مادي أي سلوك لا معقول. أما الســـلوك ذو المعنى فهو الذي يضفي عليه المجتمع هذا المعنى وبالتالي يصبح سلوكا معقولا. ويرى ماكس فيبر أن الفهم على مستوى المعنى يمكن تحقيقه في صورتين:

أولا: يتحقق الفهم في فعل من الأفعال الأساسية على نحو مباشر. وفي هـــذا الصدد يرى برسونز T.Parsons أن ماكس فيبر يقصد بمفهوم الفهم المباشر مـــا يمكن فهمه ذاتيا، أي أن الفهم هنا مو التفسير ضمن حدود ذاتية. كما يتم ضمـــن هذه الصورة فهم المعنى الذاتي للأفعال غير المعقولة، باعتبار أننا نستطيع إدراكـــها لأننا على وعي وإدراك بالمقاصد الذاتية التي ترتبط بالأفعال المماثلة التي تصدر عنا.

ثانيا: أما الصورة الثانية للفهم فإنها تتعلق بالدافع، ذلك أنه يمكن الإعـــادة على أنفسنا التبرير الذي يقدمه الفاعل لسلوكه. أما إذا كان الفعل غير عقلي، فإنـه يمكن من خلال التقمص الوجداني فهم السياق العاطفي الذي يتم داخله الفعل لأن الدافع طبيعته له معنىذاتي. وفي هذا المعنى يصرح فيبر بقوله: "لاشـــك أن إمكـــان معايشة سلوك الآخر معايشة فعلية، هو من الأهمية بمكان للبداهة الخاصة بالفـــهم، ولكنه ليس شرطا مطلقا للتفسير ذي الدلالة".

أما فيما يتعلق بالتعميم في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية، فليس شرطًا أن يكون صورة مماثلة لما هو موجود في غيرها من العلوم الأخرى، وبالتالي فالباحث لا يجب عليه أن يلتزم كلية بالإجراءات الصارمة المعتمدة في مجال العلوم الطبيعية، وإنما

ينبغي عليه أن يصوغ أفكاره عن الموضوع ويطورها من خلال تصور ذاته جزءا في الموضوع، ويجعل من التفسير أو التأويل العاطفي مطية للوصول إلى فهم الآخرين والنفوذ إلى المعنى من خلال الخبرة الحدسية. وفي ذلك يقول ماكس فيبر "إننا لسنا بحاجة للتوضيح بدقة ما كان أن يحدث بل يكفي معرفة أن الأمور كان بإمكانها أن تكون غير ما كانت عليه".

لاشك أن اسهامات ماكس فيبر المتعلقة بالقضايا المعرفية والمنهجية لعلم الاجتماع تميزت بخصائص محدّدة تختلف على تلك التي أتصف بها علم الاجتماع عند الرواد الآخرين. فقد كان المناخ الفكري –خاصة الفلسفي والعلمي– الذي ساد أوروبا عامة وألمانيا خاصة بمثابة الإطار المرجعي الذي ساعد ماكس فيبر على بناء توجه نظري واضح المعالم وبلورته، واستخدام منهج متميز في الدراسات السوسيولوجية.

إن الدارس لعلم الاجتماع عند فيبر يستطيع الوقوف على تيارات عديدة انصهرت في نسق فكري سوسيولوجي متميز ومتفاعل، مكن من إعطاء الصورة العلمية لعلم الاجتماع من خلال استخدام البعد الوضعي كالبحث عن العلاقات السببية وتفسيرها بالاضافة إلى تحليل الفعل الاجتماعي وفهم معناه ومغزاه باعتباره موضوعا لعلم الاجتماع.

ثالثا: مرحلة القراءة والتفكير:

مرحلة القراءة والتفكير هي عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق عقليا وفكريا حتى تولد في عقل وذهن الباحث التحليلي للموضوع:

فمرحلة القراءة والتأمل هذه لابد أن تحقق كافة أهدافها وتجعل الباحث مسيطرا ومستوعبا لكل أسرار وحقائق ومعلومات الموضوع ومتعمقا في فهمها وقادرا على استنتاج الأفكار والفرضيات والحقائق والنظريات منها.

ومرحلة القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا تحققت وتمت لشروطها وقواعدها المنهجية والموضوعية المختلفة، ويجب التطرق في لمامة موجزة إلى تحديد أهداف مرحلة القراءة، وبيان شروطها وقواعدها الأساسية، ثم تحديد أنواع القراءة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

أولا:أهداف القراءة

ثانيا: شروط وقواعد القراءة

ثالثا: أنواع القراءة المختلفة

1-أهداف مرحلة القراءة والتفكير

تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة والمتعلقة والواعية لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع واستيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والأفكار الموجودة في الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع، تستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

1-التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جوانبه الاعلامية والعلمية والفكرية، بواسطة الاطلاع والفهم والعلم بكافة أسراره وحقائق ومعلومات وأفكار الموضوع، الموجودة في الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بالموضوع.

2-اكتساب نظام التحليل "متخصص وقوى حول موضوع البحث، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والأفكار المختزنة في ذهنية وعقل الباحث والمتخمرة والمرتبة والمترابطة والمتكاملة نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق والواعي، وفترات التأمل والتفكير والتحليل الباطني، والنظام التحليلي هذا

هو وسيلة الباحث العلمي في ملاحظة وتجريب وتحليل وبناء واستنتاج جوانب الموضوع محل الدراسة والبحث عن طريق وضع الفرضيات واستخلاص النتائج والنظريات والقوانين العلمية.

3-كذلك تستهدف عملية القراءة الواسعة والتفكير السليم اكتساب أسلوبا علميا قويا من طرف الباحث يساعده في إعداد بحثه إعداد ممتازا إذ أن الهدف المثالي عند كل باحث في مجال قانون الأسرة هو استعمال مناهج وتقنيات تتميز بأكبر قدر من الموضوعية تتميز بالملاحظة والتجربة والتسجيل والتفسير للحوادث الاجتماعية بشكل يمكن الدراسين لقوانين الأسرة من التحقق من اكتشافاتهم بكل سهولة.

فالملاحظة العلمية والتجربة الميدانية هي معايشة الموضوع دراسته في قانون الأسرة ومشاهدة الحالة موضوع التحليل عن قرب والاستعانة بالعلاقات الموجودة بين الأفراد والجماعات داخل الأسر محل الدراسة حسب منهجية محددة يتبعها البلحث في علم القانون.

4-تكسب مرحلة القراءة والتفكير الباحث القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة الموضوع، حيث أن سعة الاطلاع وقوة فهم واستعاب كافة جوانب وحقائق ومعلومات الموضوع، الاطلاع على تجارب الآخرين الموجودة في الوثائق المشمولة بعملية القراءة، تجعل الباحث قادرا على إقامة خطة موضوعية جيدة وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية ومنطقية صائبة وإلى أجزاء متوازنة ومتنافسة ومتكاملة في بناء هيكل الموضوع منهجيا.

5-تتطلب كسب عملية القراءة والتفكير الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة في قانون الأسرة، تمكنه من صياغة البحث القانوني بلغة سليمة وقوية وفق صياغة

قانونية محددة، الأمر الذي يزيد في القيمة الجمالية والعلمية والفنية للبحث القانوني في ميدان الأسرة.

6-تدعم عملية القراءة الناجحة كافة الوثائق العملية المتعلقة بالموضوع مبدأ الشجاعة الأدبية لدى الباحث وتقوي من شخصيته في البحث، حيث يعتد الباحث بالثروة والرصيد الكبير من الأفكار والمعلومات والحقائق والطرق والأساليب التي اكتسبها بفعل القراءة الواسعة والفهم المتعمق والتفكير الرصين. هذه هي أهم الأهداف والمزايا التي تحققها عملية القراءة والتأمل السليمة والناجحة.

2-شروط وقواعد القراءة

هناك عدة شروط وقواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة، يجب احترامها حتى تحقق أهداف القراءة السابقة البيان، ومن أهم شروط وقواعد القراءة العلمية السليمة ما يأتي:

1-أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، ويجب أن تكون هذه القراءة متعددة وعميقة الفهم والاطلاع.

2-يجب أن يكون الباحث القارئ ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق والمصادر والمراجع التي يقرأها، حتى يكسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية.

3-يجب الانتباه والتحفز والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.

4-يجب أن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية.

5-يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة، فيجب أن تكون عملية القراءة والباحث القارئ في كامل قواه الصحية العقلية والنفسية والعصبية، حتى تكون عوامل وفرص الاستفادة والتحصيل من عملية القراءة مؤكدة وكثيرة.

لذا يجب على الباحث القارئ الاهتمام بظروفه الحية السليمة جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا.

6-يجب اختيار الأوقات المناسبة للقراءة الناجحة والرشيدة، فلقد أثبتت التجارب ليست كل الأوقات صالحة للقراءة والفهم، حيث نتأكد أن الأوقات المناسبة والصالحة لعملية القراءة والفهم الصحيح هي ساعات الصباح خصوصا، وساعات ما بعد الراحة والنوم على العموم، حيث يكون عقل وفكر القارئ أكثر استعداد وقدرة وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل.

7-يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادئة للقراءة المتانية والمتعمقة، فلابد من اختيار أماكن أو مكان القراءة الذي تتوفر فيه الشروط والظروف الصحية والنفسية اللازمة لراحة وهدوء القارئ الباحث.

8-يجب ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة، وذلك لتمحيص وغربلة وتحليل ما يقرأ ويستوعب من معلومات وأفكار وحقائق في هدوء وصفاء الذهن والفكر وصحوة العقل وجيدة الخيال العلمي المطلوب.

9-يجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الازمات النفسية والاجتماعية والصحية للباحث.

هذه بعض الشروط والقواعد التي يطاتلب من قارئ الباحث احترامها حتى تتم عملية القراءة بصورة سليمة وناجحة ومحققة لأهداف القراءة والتفكير.

3-أنواع القراءة

تنقسم القراءة -على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها- إلى ثلاثة أنواع من القراءات، لكل نوع وظائفه وأهداف، وهي القراءة السريعة والفاحصة، والقراءة العادية، والقراءة العميقة والمركزة والمتخصصة.

أ-القراءة السريعة الكاشفة:

وهي القراءة الخاطفة والسريعة والتي تحقق عن طريق الاطلاع على فارس الوثائق وعناوينها وموضوعات في قوائم المراجع والمصادر المختلفة وكشفات الوثائق المختلفة، كما تشمل القراءة السريعة الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعناوين المراجع والوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع والخاتمة وفهارس الموضوعات والخاتمة، وقائمة الوثائق والمصادر والمراجع.

وأهداف ووظائف القراءة السريعة الاستطلاعية، وهو تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، وتقدير وتقييم الوثائق المجمعة من حيث درجة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة والبحث، درجة قيمة المعلومات والأفكار التي تحتويها كل وثيقة أو مصدر من حيث جدة المعلومات وحيويتها في بناء البحث، كما تستهدف القراءة السريعة والاستطلاعية تغذية وتدعيم قائمة الوثائق والمصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، كما تستهدف القراءة السريعة الاستطلاعية ترشيد عملية القراءة والتفكير، حيث تكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق والعام السطحي والقديم من الوثائق، فتنحر وتتركز كل من القرائتين العادية والمتعلقة على الوثائق القيمة فقط.

ب-القراءة العادية:

والقراءة تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث القارئ بعمق بتؤدة وهدوء، وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، واستخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق

والمعلومات، وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلـــك، أو القيـــام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس.

ج-القراءة العميقة والمركزة:

وهي القراءة التي تنصب وترتكز حول تطبيق منهجية خاصة في قوانـــين الأســـرة وتتمثل في تعميق القراة في المصادر والمراجع القانونية ذات القيمة والتي لهـــا صلـــة بالعلاقات الأسرية وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة والبحـــث سواء بالنسبة للدراسات المقارنة في مادة قانون الأسرة أو الدراسات النظريـــة، إذ يقوم الباحث بتمعن وتأمل في الحقائق والأفكار الموجودة في هذه الوثائق من أجـــل إعداد البحث العلمي حسب المنهجية المتبعة.

فهي عبارة عن منهجية تتطلب التركيز والصرامة والالتزام بشروط وقواعد القـــراءة في البحوث موضوع الدراسة وهذا النوع من القراءة يتطلب منهجية محددة تمتـــاز بالتفكير العميق والتحصيل العلمي من أجل الوصول إلى تحديد الصيغ القانونيـــة في مادة قانون الأسرة وفق تقسيم الدراسة المنهجية حسب قواعد من حيث إعـــداد البحث من الجانب الشكلي والجانب الموضوعي.

لذلك فإن الدراسة المنهجية في قواعد قانون الأسرة تتوقف على معرفة الظواهـــر الاجتماعية والشخصية للأفراد داخل الأسرة باعتبار أن الأسرة تضبطـــها روابـــط تهدف إلى تحقيق المصالح العامة المشتركة عن طريق توزيع الأدوار داخلها إذ يتعـــين على الباحث تحليل هذه الظواهر ووضع القاعدة القانونية التي تنطبق علـــى كـــل حالة، لذلك فإن منهجية البحث العلمي تعتمد على اتباع أساليب المنهج التجريـــبي والمنهج الاستدلالي وعلم التاريخ وأحكام الشريعة الاسلامية بمختلف مصادرهـــا والأدوات الحديثة التي تستخدم في أنواع وفروع العلوم الانسانية.

فالمنهج العلمي في قانون الأسرة يعتمد على دراسة تحليلية وتأصيلية من حيث فهم الظواهر المختلفة في جانبها الفقهي مقارنة بمختلف التشريعات وكذا استخدام المنهج الوظيفي في جانبه التطبيقي وموقف القضاء منه.

فالمشرع في قانون الأسرة يعتمد على القانون المقارن بمختلف مصادره والبحث العلمي في الدول المتشابهة من الناحية الاجتماعية والدينية والسياسية لتكوين وصياغة المبادئ والأحكام القانونية العامة المجردة وإعطاء الوصف القانوني لكل حالة موضوع البحث.

لذلك يضطلع اليوم علماء وباحثو القانون على بهذه الأنواع من الدراسات العلمية القانونية ورجال الفقه والقضاء لرسم السياسات الإجتماعية في ميدان فهم روابط الأسرة من حيث أنها دراسات تفسيرية تعتمد على مبدأ تقسيم العمل المنهجي والتخصص وقواعد القياس لتحصيل الحقيقة العملية والوصول إلى البرهان انطلاقا من المسلمات حسب عملية عقلية منضبطة قائمة على أساس التجربة لمختلف الظواهر الأسرية.

المراجع:

1-محمد عبد الله أبوعلي، نقد المنهج عند ماكس فيبر، مقال في كتاب علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، القاهرة، دار المعارف: 1975، ص167-168.

2-نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها) ترجمة: محمود عودة وأخرين، القاهرة: دار المعارف، الطبعة السابعة 1982، ص254.

3-أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص90.

4-اليكس انكلز، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وأخرين، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، 1978، ص43-44.

5-قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الألماني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص372-373.

6-بحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

7-فركوس دليلة، تاريخ النظم، الجزائر معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر 1985.

8-صباغ ليلى، دراسة في منهجية البحث التاريخي، سوريا، دمشق، مطبعة خالد بن الوليد، 1978-1979.

9-عوابدي عمار، مبدأ الديموقراطية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 1984.

10-عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.